رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

الرقم ٢٦
١٣ مارس ٢٠٢٦

Axios

الحرب في إيران أعادت إشعال النقاش حول تصدير النفط الأمريكي

في مقال بعنوان «الحرب في إيران أعادت إشعال النقاش حول تصدير النفط الأمريكي» كتبته إيمي هاردر، يتناول الكاتب عودة نقاش قديم في سياسة الطاقة الأمريكية: هل ينبغي على الحكومة الأمريكية تقييد صادرات النفط الخام لتخفيض أسعار البنزين محليًا؟ كُتب هذا المقال في سياق تصاعد التوترات الناتجة عن الحرب في إيران، ويشرح كيف أدّى ارتفاع أسعار النفط العالمية إلى وضع الحكومة الأمريكية تحت ضغط سياسي للتحكم بأسعار الوقود. الفكرة الرئيسية للمقال هي أنه رغم الجاذبية السياسية لتقييد صادرات النفط، إلا أن الطبيعة العالمية لسوق النفط تجعل من

المرجح أن يكون لتلك السياسة أثر محدود على الأسعار. وتُظهر بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أنه خلال العقد الماضي، وبعد تعديل القانون في عام ٢٠١٥، أصبحت الولايات المتحدة واحدة من أكبر الدول المصدّرة للنفط في العالم؛ وبالتالي، ترتبط سياسات الطاقة الأمريكية الآن بشكل مباشر بتطورات السوق العالمية. يوضح الكاتب أن إدارة دونالد ترامب، في مواجهة ارتفاع أسعار النفط نتيجة الحرب في إيران، سعت إلى استخدام كل الوسائل المتاحة لتخفيض أسعار الوقود. ومن بين الخيارات التي طرحت في البيت الأبيض كان إعادة فرض حظر تصدير النفط الخام. ويُشير المقال إلى أن لهذا الحظر جذورًا تاريخية، إذ تم تبنيه في سبعينيات القرن الماضي، بعد أزمة النفط الناجمة عن الحظر النفطي الذي فرضته الدول العربية عام ١٩٧٣، بواسطة الكونغرس الأمريكي. ومع ذلك، تم رفع هذا الحظر في عام ٢٠١٥، ومنحت الرئاسة حينها صلاحية إعادة تقييد التصدير مؤقتًا في ظروف خاصة، مثل نقص المعروض أو ارتفاع الأسعار المحلية بشكل حاد. ومع ذلك، أكّد مسؤولو الإدارة أن هذا الخيار ليس من أولوياتهم حاليًا، لأن سوق النفط ذو طبيعة عالمية، وتقييد صادرات دولة واحدة لا يؤدي بالضرورة إلى خفض مستدام للأسعار المحلية. كما يشير المقال إلى الأهمية الجيوسياسية لمضيق هرمز، الطريق الحيوي الذي تمر عبره نحو ٢٠٪ من النفط العالمي. فعدم استقرار هذا المضيق أو إغلاقه نتيجة النزاع مع إيران قد يعرقل الإمدادات العالمية ويؤدي إلى ارتفاع كبير في الأسعار. ولهذا السبب، حتى أكبر منتج للنفط في العالم لا يمكنه أن يعزل نفسه عن صدمات السوق العالمية. ويشدّد خبراء الطاقة في المقال على أن تقييد صادرات النفط الأمريكي سيكون له أثر مؤقت فقط، إذ قد تقلل شركات النفط إنتاجها أو نشاطها ردًّا على هذه القيود، ما يؤدي مرة أخرى إلى ارتفاع الأسعار. ويشير المقال كذلك إلى القيود الهيكلية لصناعة النفط الأمريكية، حيث اقتربت طاقة المصافي من الحد الأقصى، ويجب تصدير جزء من النفط المنتج فعليًا، لعدم القدرة على تكريره محليًا. لذلك، فإن فكرة الاحتفاظ بالنفط داخل البلاد ليست عملية اقتصاديًا. في النهاية، يستنتج المقال أن الأزمات الجيوسياسية المرتبطة بإيران تؤكد مرة أخرى أن سوق الطاقة عالمي للغاية ومترابط، وبالتالي فإن السياسات الوطنية مثل حظر تصدير النفط، رغم شعبيتها السياسية، ليست أدوات فعالة للسيطرة على أسعار الطاقة على المدى الطويل.

https://www.axios.com/١٣/٠٣/٢٠٢٦/iran-war-us-crude-oil-exports

Financial Times

كيف ستغيّر الحرب في إيران الأعمال التجارية العالمية

في افتتاحية بعنوان «كيف ستغيّر الحرب في إيران الأعمال التجارية العالمية» نُشرت في ١٢ مارس ٢٠٢٦ بواسطة هيئة تحرير صحيفة فايننشال تايمز، يستعرض الكاتبون الآثار المحتملة للصراع العسكري مع إيران على الشركات الدولية والاقتصاد العالمي. الفكرة الرئيسية للمقال هي أن حرب إيران ليست مجرد أزمة أمنية إقليمية، بل تُفعّل في الوقت نفسه مجموعة من المخاطر الجيو-اقتصادية، مثل تقلب الأسواق، واضطراب سلاسل الإمداد، والضغوط التضخمية، والتهديد المباشر للبنية التحتية وموظفي الشركات. ويشير المقال إلى أنه حتى في الأسابيع الأولى من هذا النزاع، كانت آثار الحرب واضحة على القرارات الاستراتيجية للشركات العالمية، وقد تضطر العديد من المؤسسات إلى إعادة النظر في خطط الاستثمار، وتأمين الطاقة، وإدارة المخاطر. يبدأ المقال بالإشارة إلى أنه بعد الهجوم الروسي الواسع على أوكرانيا عام ٢٠٢٢، أخذت مجالس إدارة الشركات الكبرى في الاعتبار بشكل متزايد المخاطر الجيوسياسية عند اتخاذ قراراتها الاقتصادية. وفي هذا السياق، تحدث بعض المحللين عن مفهوم «المخاطر المركّبة»، أي الحالة التي تتزامن فيها عدة أزمات على ما يبدو منفصلة، ما يخلق ما يُعرف بـ «الأزمات المتعددة» أو الـ Polycrisis. وتوضح الحرب في إيران مثالاً حيًا على هذا الوضع: اضطراب إمدادات الطاقة، وانعدام الأمان في مسارات النقل، وارتفاع تكاليف المواد الخام، وحتى التهديد المباشر للبنية التحتية الرقمية والمالية. ويؤكد المقال أن محاولات إيران للحد من تدفق النفط ومنتجاته في الخليج أثرت بشكل متسلسل على الاقتصاد العالمي. فارتفاع أسعار الوقود هو أحد النتائج فقط، بينما تأثرت أسعار المواد الكيميائية مثل الكبريت وحمض

الكبريتيك، كما انخفضت إمدادات غاز الهيليوم. وهذه المواد أساسية في صناعات متعددة؛ على سبيل المثال، يلعب حمض الكبريتيك والهيليوم دورًا مهمًا في إنتاج أشباه الموصلات، كما أن الأسمدة الكيميائية التي تمر عبر مضيق هرمز حيوية للقطاع الزراعي. وبالتالي، فإن أي اضطراب في هذا الطريق يمكن أن يؤثر على صناعات تمتد من الزراعة إلى صناعة الرقائق الإلكترونية. وبجانب ذلك، تعرّضت بعض القطاعات الاقتصادية مباشرة للضغط. فقد يواجه قطاع السياحة في منطقة الخليج انخفاضًا في الطلب، حيث يغيّر العديد من المسافرين خطط سفرهم. كما وردت تقارير عن استهداف مراكز بيانات تابعة لشركة خدمات السحابة «أمازون» بهجمات طائرات مسيرة. وهددت إيران أيضًا بأنها قد تستهدف البنوك الأمريكية والإسرائيلية العاملة في المنطقة. ونتيجة لذلك، سارعت العديد من الشركات إلى شراء تأمين ضد «العنف السياسي»، وهو نوع من التأمين لم يكن ضروريًا للعديد من المؤسسات في السابق، لكنه أصبح اليوم حاجة ملحّة. ويتناول المقال تحليلاً إضافيًا، مفاده أنه رغم اعتقاد بعض المديرين أن الشركات واجهت أزمات مماثلة في الماضي وأن الاقتصاد العالمي قادر على التكيف، فإن استمرار هذه الحرب قد يُحدث تغييرات هيكلية. ومن هذه التغييرات المحتملة زيادة المخزونات الاحتياطية لدى الشركات، أي الانتقال من نموذج «التسليم في الوقت المحدد» إلى نموذج «التخزين للطوارئ»، ما يزيد التكاليف وقد يرفع خطر الركود التضخمي. ومع ذلك، يشير الكاتبون إلى أن صدمات النفط السابقة كانت أحيانًا لها آثار إيجابية، إذ دفعت بعض الدول إلى تحسين كفاءة الطاقة، وتقليل الاعتماد على النفط، وتصنيع سيارات أقل استهلاكًا للوقود. كما طوّرت الأسواق المالية أدوات لتغطية مخاطر تقلب الأسعار، واعتمدت الشركات أساليب التخطيط الاستراتيجي للتعامل مع مستقبل غير مؤكد. ويخلص المقال إلى أنه رغم ميل الشركات عادةً إلى تجنّب تغييرات استراتيجية سريعة أثناء الأزمات، فإن شدة الأضرار الاقتصادية الناتجة عن حرب إيران وعدم وضوح نهاية محتملة لها قد يجعل هذه الأزمة واحدة من الحالات القليلة التي تتطلب إعادة نظر جدية في الاستراتيجيات العالمية للأعمال.

https://www.ft.com/content/٧١٤٥e-٢٦٥a١ce٤-e٥f-a٠ae٧-cb٨b٩bec١٦٨

Reuters

إيران تصمد أمام القوة العسكرية الأمريكية باستخدام صدمة النفط

في تقرير بعنوان «إيران تصمد أمام القوة العسكرية الأمريكية باستخدام صدمة النفط» نُشر في ١٣ مارس ٢٠٢٦ بواسطة سامية نخّول في وكالة رويترز، يجادل الكاتب بأن إيران لجأت إلى أداة جيو-اقتصادية لتعويض التفوق العسكري للولايات المتحدة وإسرائيل، عبر إحداث صدمة في سوق الطاقة العالمي عن طريق تقييد مرور ناقلات النفط في مضيق هرمز. الفكرة الرئيسية للتقرير هي أن إيران تدرك جيدًا أنها أضعف في مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة، لذلك ركّزت استراتيجيتها على «الحرب غير المتكافئة» وفرض ضغوط اقتصادية عالمية. ووفقًا لبيانات الأمم المتحدة، فقد انخفضت حركة ناقلات النفط في مضيق هرمز بحوالي ٩٧٪ منذ بداية الحرب في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، وهو المضيق الذي يمر عبره عادة نحو

خُمس النفط والغاز المسال العالمي. يوضح التقرير أن هذه الاستراتيجية لها جذور تاريخية؛ ففي حرب إيران والعراق خلال ثمانينيات القرن الماضي، حاولت إيران في ما عُرف بـ«حرب الناقلات» تعطيل صادرات الطاقة الإقليمية عن طريق استهداف السفن. أما الآن، فقد أصبحت أدوات إيران أكثر تطورًا، وتشمل ترسانة كبيرة من الصواريخ والطائرات المسيرة منخفضة التكلفة، التي يمكنها تهديد الملاحة في مناطق أوسع من الخليج الفارسي. وبحسب مصادر إقليمية، فقد خطط الحرس الثوري الإيراني لسنوات لمثل هذا السيناريو، وبعد بدء الهجوم الأمريكي والإسرائيلي واغتيال قائد إيران في اليوم الأول من الحرب، تم تفعيل هذا البرنامج. وبدل التركيز على ساحة حرب واحدة، تنفذ إيران هجمات متفرقة بالصواريخ والطائرات المسيرة في نقاط متعددة بالمنطقة؛ وهي طريقة كانت تُستخدم سابقًا غالبًا بواسطة مجموعات حليفة لإيران في العراق واليمن وسوريا ولبنان. الهدف من هذا الأسلوب هو إحداث تكاليف اقتصادية كبيرة بهجمات محدودة العدد، وزيادة الضغط الداخلي على الولايات المتحدة لإنهاء الحرب. ويعتقد بعض المحللين أنه إذا تمكنت إيران من فرض ضغط على الاقتصاد العالمي، فقد تضطر واشنطن إلى البحث عن إنهاء الصراع بشكل أسرع. ويخلص التقرير إلى أن الهدف الفوري لإيران هو بقاء النظام السياسي، بينما على المستوى الاستراتيجي، تسعى طهران لإظهار أن الضغوط العسكرية والاقتصادية الأمريكية لن تجبرها على الاستسلام. من خلال تحويل مضيق هرمز إلى ورقة اقتصادية، وتوسيع ساحة الصراع خارج حدودها، تراهن إيران فعليًا على قدرتها على الصمود في حرب أطول من منافسها الأقوى.

https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-unleashes-oil-shock-blunt-us-firepower١٣-٠٣-٢٠٢٦-/

The New York Times

صدمة النفط تهز الاقتصاد العالمي: هذه حقًا أزمة كبرى

في تقرير بعنوان «صدمة النفط تهز الاقتصاد العالمي: هذه حقًا أزمة كبرى» نُشر في ١٢ مارس ٢٠٢٦ بواسطة باتريشيا كوهين، الاقتصادية، في صحيفة نيويورك تايمز، يشرح الكاتب كيف أن حرب إيران وإغلاق مضيق هرمز أحدثا موجة من التداعيات الاقتصادية على مستوى العالم. الفكرة الرئيسية للمقال هي أن هذه الحرب ليست مجرد صراع عسكري إقليمي، بل إن صدمة الطاقة الناتجة عنها قد تدفع الاقتصاد العالمي، الذي يعاني بالفعل من أزمات متعددة،

إلى مرحلة جديدة من عدم الاستقرار. ويبرز الكاتب أن تعطّل تدفق النفط من الشرق الأوسط أدى بسرعة إلى ارتفاع التكاليف في قطاعات مختلفة من الاقتصاد العالمي، وتأثر الحياة اليومية للناس في عدة دول. ويقدّم التقرير أمثلة من أنحاء العالم لتوضيح آثار الحرب على الناس العاديين: فقد ارتفعت معدلات الفائدة على قروض الإسكان في ولاية كانساس الأمريكية إلى أكثر من ٦٪، وواجهت بعض محطات الوقود في فيتنام نقصًا في الوقود، وأغلقت بعض أفران حرق الجثث في الهند بسبب نقص الغاز، وأصبح المزارعون والمصدرون في كينيا قلقين من أن اختلال النقل قد يمنعهم من إيصال شايهم إلى إيران. كما يواجه المزارعون في الولايات المتحدة وأوروبا والمكسيك ارتفاعًا حادًا في أسعار الأسمدة الكيميائية. ويشير خبراء الطاقة في المقال إلى أن إغلاق مضيق هرمز، الذي يُعد أهم ممر لتدفق النفط في العالم، يمثل أحد أسوأ السيناريوهات الممكنة للاقتصاد العالمي. فقد أدى ارتفاع تكاليف النقل، وزيادة أقساط التأمين على السفن، واضطراب سلاسل الإمداد إلى ارتفاع أسعار العديد من السلع، بدءًا من المواد الغذائية والأدوية، مرورًا بتذاكر الطيران والكهرباء والزيوت الغذائية، وصولاً إلى الرقائق الإلكترونية. وقد حذّر الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية من أن استمرار الحرب بين الولايات المتحدة وإيران قد تكون له تداعيات «كارثية» على سوق النفط والاقتصاد العالمي. كما يتناول المقال التداعيات الجيوسياسية للأزمة، مشيرًا إلى أن ارتفاع أسعار النفط قد يقوي الاقتصاد الروسي بسبب زيادة إيرادات الطاقة، في حين تواجه أوروبا، التي بدأت للتو في التحرر من اعتمادها الشديد على الطاقة الروسية، ضغوطًا جديدة في سوق الطاقة. وتعد الصناعات كثيفة الطاقة في دول مثل ألمانيا، بما فيها الصناعات الكيميائية والدوائية وصناعة السيارات، أكثر القطاعات تضررًا. وعلى صعيد السياسات الاقتصادية، تواجه البنوك المركزية حول العالم معضلة صعبة: إذا رفعت أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة، قد يتباطأ النمو الاقتصادي، أما إذا خفضتها، فهناك خطر ارتفاع التضخم. وفي الوقت نفسه، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد تكلفة الدين الحكومي ويقلل الموارد المالية المتاحة للخدمات العامة. ويخلص المقال إلى أن صدمة النفط الناتجة عن حرب إيران قد يكون لها تداعيات طويلة الأجل، تمامًا كما أدت أزمة النفط في سبعينيات القرن الماضي إلى تغييرات كبيرة في سياسات الطاقة وبنية الاقتصاد العالمي. وقد يؤدي هذا الأزمة الحالية أيضًا إلى تغييرات في مصادر الطاقة، وسلاسل الإمداد، وتوازن القوة الاقتصادية على مستوى العالم.

https://www.nytimes.com/١٢/٠٣/٢٠٢٦/business/economy/iran-oil-shock-economy-global-impact.html

معهد ING البحثي

خلفية عن استقرار التضخم في الولايات المتحدة قبل التحرك العسكري ضد إيران

في تقارير اقتصادية حديثة تناولت تأثير حرب إيران على التضخم والاقتصاد العالمي، قدم محللون من معهد ING البحثي رؤى مهمة. في تقرير بعنوان «خلفية استقرار التضخم في الولايات المتحدة قبل التحرك العسكري ضد إيران»، أظهرت بيانات فبراير ٢٠٢٦ أن التضخم في الولايات المتحدة كان تحت السيطرة نسبيًا قبل بدء العمليات العسكرية؛ حيث سجّل التضخم العام للمستهلكين ٠٫٣٪ شهريًا و٢٫٥٪ سنويًا، في حين بلغ التضخم الأساسي (دون الطاقة والغذاء) ٠٫٢٪ شهريًا و٢٫٤٪ سنويًا. وهذا يدل على أن الضغوط التضخمية في الاقتصاد الأمريكي كانت هادئة ومتحكمًا فيها قبل اندلاع الحرب. وأوضح معهد ING أن بعض القطاعات مثل السيارات المستعملة شهدت انخفاضًا في الأسعار، بينما ارتفعت تكاليف الإسكان والتعليم بشكل طفيف، وسجلت السلع المنزلية والملابس وتذاكر الطيران زيادات متوسطة. وأكد المعهد أن تأثير الرسوم الجمركية على الأسعار كان محدودًا، حيث تحملت الشركات غالبية التكاليف الإضافية، لكن مع استمرار ارتفاع أسعار الواردات وانتهاء المخزونات القديمة، قد تتصاعد الضغوط التضخمية في الأشهر المقبلة. وأضاف التقرير أن الزيادة السريعة في أسعار النفط والوقود الناتجة عن حرب إيران والاضطراب في مضيق هرمز أدت إلى ارتفاع تكاليف النقل واللوجستيات وتذاكر الطيران، ما أعاد التضخم العام في الولايات المتحدة إلى أكثر من ٣٪. كما تسبب ذلك في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأدوية والكهرباء وأشباه الموصلات عالميًا، وزاد الضغط على اقتصادات آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وتوقع معهد ING أنه إذا انخفض التضخم الأساسي (دون الطاقة والغذاء)، قد يقوم مجلس الاحتياطي الفيدرالي بخفض أسعار الفائدة في نهاية العام، لكن استمرار ارتفاع تكاليف الطاقة قد يقلل من الطلب الاستهلاكي ويضعف الضغوط التضخمية الأساسية على المدى المتوسط. كما يمكن لارتفاع أسعار النفط أن يعزز الاقتصاد الروسي ويخلق تداعيات جيوسياسية واسعة على أوروبا وآسيا. وبناءً على ذلك، خلص تحليل معهد ING إلى أن التضخم في فبراير كان هادئًا، لكن حرب إيران وارتفاع أسعار الطاقة، إلى جانب اضطرابات سلاسل الإمداد وتأثير الرسوم الجمركية، أعاد التضخم إلى أعلى من ٣٪، مما يضع ضغطًا مستمرًا على المستهلكين ويزيد من تعقيد السياسات الاقتصادية للبنك المركزي الأمريكي والأسواق العالمية للطاقة، مع تداعيات محتملة قد تمتد لسنوات على الاقتصاد العالمي.

https://think.ing.com/snaps/benign-us-inflation-backdrop-ahead-of-iran-action/

InvestorNews

إدارة اقتصاد الحرب

في مقال بعنوان «إدارة اقتصاد الحرب»، يستعرض كريستوفر إكليستون التحديات الاقتصادية والصناعية التي تواجه الغرب في مواجهة حرب إيران، مشيرًا إلى أن الغرب لم يختبر إدارة اقتصاد حرب حقيقي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. حتى الأزمات السابقة مثل فيتنام وأفغانستان أو العراق كانت أصغر بكثير مقارنة بالصدمة العسكرية والاقتصادية الحالية. ويشير الكاتب، بأسلوب نقدي، إلى أنه رغم التحذيرات والأزمات السابقة، بما في ذلك أول أزمة في العناصر النادرة بين ٢٠٠٩ و٢٠١١، فإن الغرب لم يتمكن بعد من بناء قدرة إنتاج ومعالجة موثوقة للمعادن الحيوية والعناصر النادرة، حيث

تواجه الولايات المتحدة وضعًا صعبًا في هذا المجال. ويؤكد إكليستون أن المعادن الحيوية مثل التنغستن، والأنتيمون، والجاليوم، والجرمانيوم تلعب دورًا أساسيًا في إنتاج الأسلحة والطائرات المسيرة، ومع ذلك لم تحقق الولايات المتحدة أي إنتاج مهم للتنغستن أو الأنتيمون خلال العام الماضي. في المقابل، تمتلك أوروبا قدرة أكبر على إنتاج ومعالجة المعادن الحيوية، بما في ذلك مصانع Neo Performance Materials في إستونيا، ومنشآت Rhodia/Solvay في فرنسا. ويوضح الكاتب أن الحرب الحالية حدّت حتى الآن من استهلاك هذه المعادن بشكل رئيسي على الطائرات المسيرة والصواريخ، بينما لم تلعب المعادن الأكبر مثل الحديد والألومنيوم والنحاس والنيكل والزنك دورًا مهمًا في هذه «الحرب محدودة النطاق». وللتصدي للنقص وزيادة الإنتاج، عُقد في الأسبوع الأول من مارس اجتماع كبير في البيت الأبيض ضم كبار مسؤولي شركات الصناعات العسكرية الأمريكية، بما في ذلك Lockheed Martin وBoeing وNorthrop Grumman وRTX وBAE Systems و L3Harris وHoneywell. وكان الهدف من هذا الاجتماع تسريع إنتاج الأسلحة والضغط على الصناعات لرفع قدرة إنتاج المعادن الحيوية. ومع ذلك، يشير إكليستون إلى أن زيادة سريعة في القدرة الإنتاجية للعناصر النادرة على المدى القصير غير ممكنة، إذ لا تزال مشاريع شركات مثل MP Materials وUSA Rare Earth في مراحل التطوير والمعالجة، ولا يمكن أن تصل إلى المستوى المطلوب خلال أسابيع أو أشهر. ويشير المقال أيضًا إلى الآثار الاقتصادية الواسعة للحرب، بما في ذلك نقص الموارد والمعادن الحيوية، والمشاكل اللوجستية، وتأخيرات في طلبات الأسلحة، والضغط على سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع التكاليف. ويظهر هذا أن الحرب عمومًا مدمرة للأعمال التجارية، وأن الاستفادة ممكنة فقط لشركات محدودة تمتلك المعادن الحيوية أو التكنولوجيا اللازمة للحرب. ويخلص إكليستون، مستندًا إلى الاجتماعات والجهود المتأخرة للحكومة الأمريكية، إلى أن الغرب لا يزال غير مستعد لإدارة اقتصاد حرب حقيقي، وأن الإجراءات الحالية تمثل استجابات جزئية وغير كافية لأزمة الإنتاج وتوفير الموارد الحيوية. ويشير المقال إلى أنه بدون تخطيط دقيق، واستثمارات طويلة الأجل، وتطوير القدرات الداخلية في المعادن والعناصر النادرة، سيواجه الغرب قيودًا جدية في مواجهة الحروب الحديثة، وقد لا تحقق الاستراتيجيات الحالية النتائج العسكرية والاقتصادية المرجوة. ويحذر التحليل من أن اقتصاد الحرب الناجح يتطلب تنسيقًا كاملاً بين الحكومة والصناعات والموردين للمعادن الحيوية، وأن أي تقصير في أحد هذه القطاعات قد يؤدي إلى فشل عملياتي أو أزمة موارد.

https://investornews.com/market-opinion/managing-the-war-economy/

The Wall Street Journal

هل الحرب مفيدة للاقتصاد؟

في مقال بعنوان «هل الحرب مفيدة للاقتصاد؟»، يتناول الكاتبون التأثيرات الاقتصادية للحروب على الدول المشاركة وغير المباشرة. على الرغم من أن الحرب دائمًا مأساة وتفرض تكاليف بشرية واقتصادية كبيرة، إلا أن التجربة التاريخية تظهر أن الحرب في بعض الظروف قد تعيد بناء الاقتصاد، وتطوير التكنولوجيا، وخلق فرص عمل. تشير المقالة إلى أن الحرب الأخيرة في إيران أدت إلى زيادة تكاليف الطاقة واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، لكن النظرة طويلة المدى توضح أن النفقات العسكرية قد تحفّز التوظيف والاستثمار في التقنيات الحديثة. ويستشهد الكاتبون بتجربة روسيا بعد محاولة السيطرة على أوكرانيا، حيث حافظت على نشاط اقتصادها عبر إنفاق عسكري يزيد على ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ونجحت في منع الانهيار الاقتصادي رغم العقوبات. وفي الغرب، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا وأوروبا واليابان، زادت الاستثمارات في الصناعات الدفاعية والأمن القومي. ففي أوروبا، أدى تقليص النفقات الدفاعية خلال العقود الماضية إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، بينما أدى رفع ميزانيات الدفاع وإنتاج الأسلحة إلى خلق فرص عمل للعمال في قطاع السيارات وجذب المهندسين للعمل في الصناعات الدفاعية. ويتوقع محللون أوروبيون مثل غونترام وولف أن الاستثمارات الدفاعية قد تحقق آثارًا إيجابية طويلة المدى على النمو الاقتصادي، والابتكار، ونشوء شركات التكنولوجيا الحديثة. من جهة أخرى، تفرض الحرب تكاليف وفرصًا ضائعة، إذ قد تُحوّل الموارد والمواد الأولية من القطاعات الاستهلاكية والإنتاجية إلى إنتاج الأسلحة، وقد يرتفع التضخم،

وتزداد أسعار الفائدة، وتنخفض الكفاءة الاقتصادية. كما أن الاستثمارات العسكرية غالبًا لا تنتج سلعًا استهلاكية، وكثير من المعدات العسكرية تُخزن أو تُستهلك على المدى القصير فقط. ومع ذلك، تظهر التجربة التاريخية للولايات المتحدة أن الحرب يمكن أن تكون محفزًا اقتصاديًا. خلال الحرب العالمية الثانية، ارتفعت الإنتاجية الصناعية وفرص العمل، وخرجت الولايات المتحدة من الكساد الكبير، حيث انخفض معدل البطالة من ١٤٫٦٪ في ١٩٤٠ إلى ١٫٢٪ في ١٩٤٤، وكانت الولايات المتحدة بحلول ١٩٤٥ تنتج نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي تقريبًا. كما أسهمت البحوث والتقنيات العسكرية في ابتكارات صناعية ومدنية، بما في ذلك إنتاج الصلب، والحواسيب، وتقنيات الجراحة الترميمية. وتشمل الأمثلة الأخرى كوريا الجنوبية وإسرائيل، حيث عززت الاستثمارات العسكرية قطاعي الصناعة والتكنولوجيا وخلقت محركًا ثانيًا للنمو الاقتصادي، بينما عززت الصين إنتاجها الداخلي وصادراتها من خلال تطوير أسطولها العسكري والتجاري في الوقت نفسه. ويخلص الكاتبون إلى أن التأثير الاقتصادي للحروب معقد وغير قابل للتنبؤ بدقة. الحرب قد تكون محفزًا للتوظيف، والابتكار، والنمو الاقتصادي، لكنها أيضًا تولد تكاليف اجتماعية، تضخمًا، وقيودًا اقتصادية. ويشير التاريخ إلى أن إدارة هذه التكاليف بفعالية والاستفادة من الفرص الاقتصادية للحرب تتطلب تخطيطًا دقيقًا وسياسات ذكية.

https://www.aljazeera.com/news/١٢/٣/٢٠٢٦/irans-authorities-warn-against-protests-as-israel-threatens-basij-forces

CSIS

الحرب الحقيقية لإيران ضد الاقتصاد العالمي

في مقال بعنوان «الحرب الحقيقية لإيران ضد الاقتصاد العالمي»، يحلل الكاتب كيف أن إيران، رغم تكبدها خسائر واضحة في المعارك العسكرية ضد الولايات المتحدة، شرعت في خوض حرب مختلفة ضد الاقتصاد العالمي. خلال الأيام الاثني عشر الأولى من النزاع، تضررت أو غرقت أكثر من ٥٠ سفينة تابعة للبحرية الإيرانية، وتراجع إطلاق الصواريخ الانتقامية بنسبة تفوق ٩٠٪، كما تعطلت القوة الجوية الإيرانية. ومع ذلك، ركّزت طهران على المسارات الاقتصادية الحيوية، خصوصًا مضيق هرمز، الذي يمر عبره يوميًا نحو ربع نفط العالم، وربع الأسمدة النيتروجينية، وخُمس الغاز الطبيعي المسال، ما أحدث ضربة كبيرة للاقتصاد العالمي.

من خلال زرع الألغام وإغلاق مسارات النقل البحري، حجبت إيران نحو ثلاثة ملايين برميل نفط عراقي يوميًا، وتسببت في تقلبات حادة بأسعار النفط بين ٧٧ و١١٩ دولارًا خلال أسبوع واحد، مما شلّ قرارات المستثمرين. وتجاوزت هذه الإجراءات الرد العسكري التقليدي، إذ كان الهدف خلق ضغط اقتصادي على الولايات المتحدة، وحلفاء الخليج، والاقتصاد العالمي بشكل عام. كما استهدفت إيران البنية التحتية الحيوية للدول المجاورة، بما في ذلك الطاقة، والخدمات اللوجستية، ومراكز البيانات، والمياه، والسياحة، والقطاع المالي، عبر هجمات صاروخية وطائرات مسيرة. وتتمثل الآثار الاقتصادية لهذه الحرب على الولايات المتحدة في عدة نقاط: تحدّي مصداقية الضمان الأمني الأمريكي في الخليج، حيث قد تُحوّل رؤوس أموال صناديق الثروة السيادية الخليجية من الاستثمار في الصناعات الأمريكية إلى إعادة بناء وتعزيز القدرات العسكرية المحلية. اضطراب سلاسل الإمداد الحيوية للحلفاء، بما في ذلك اليابان وكوريا الجنوبية، اللتين تعتمد اقتصاداتهما بشكل كبير على نفط وموارد الخليج، ما يتيح فرصًا اقتصادية لكل من الصين وروسيا. الحرب الطويلة وتغير الأهداف قد تمنح منافسي أمريكا ميزة استراتيجية؛ ارتفاع أسعار النفط يصب في صالح روسيا، بينما تستغل الصين الفرصة لتوسيع نفوذها في إفريقيا وجنوب آسيا. كما أن تكاليف الحرب داخل الولايات المتحدة مرتفعة، إذ تصل إلى نحو ٩٠٠ مليون دولار يوميًا على دافعي الضرائب، وتزيد الضغوط التضخمية ومستوى الديون، مما يهدد الاستثمار في الصناعات الحيوية مثل أشباه الموصلات، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، والمعادن الاستراتيجية. ويؤكد الكاتب أن نجاح مشروع الأمن الاقتصادي الأمريكي يتطلب تركيزًا استراتيجيًا طويل المدى، وقدرة صناعية قوية، وشبكات تحالف متينة، وأن استمرار الحرب لفترات طويلة يهدد هذه الأهداف. ويخلص المقال إلى أن الولايات المتحدة بحاجة لتحديد أهدافها بوضوح، والتحول من التركيز العسكري إلى خلق استقرار اقتصادي واحتواء تحركات إيران، مع تجنّب الانغماس في حرب طويلة وغير محدودة، لضمان حماية مشاريعها الصناعية والتكنولوجية الحيوية.

https://www.csis.org/analysis/irans-real-war-against-global-economy

Oxford Economics

تأثير حرب إيران على دول الخليج

في تقرير نُشر بواسطة مجموعة Oxford Economics في ١١ مارس ٢٠٢٦، تم تحليل تأثير الحرب بين الولايات المتحدة وإيران على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (GCC). وأوضح التقرير أن هذه الحرب ستؤثر بشكل ملحوظ على المنطقة بسبب انخفاض صادرات وإنتاج النفط، وتراجع السياحة، وانخفاض الطلب المحلي. ومن المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي لهذه الدول لعام ٢٠٢٦ بمقدار نحو ١٫٨ نقطة مئوية ليصل إلى ٢٫٦٪. وأشار التقرير إلى أن الإمارات وقطر ستتعرضان لأكبر ضغوط سلبية، إذ تواجه هاتان الدولتان صعوبة في نقل صادرات الهيدروكربون بسرعة، ما يؤدي إلى تراجع في تدفق السلع والإنتاج. ومن المتوقع أن تبدأ الأنشطة التجارية والداخلية في التحسن تدريجيًا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٦، مع تعويض أقوى في عام ٢٠٢٧، حيث يُتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار نحو نقطة مئوية واحدة. كما ستتأثر السياحة بشكل كبير، وهي أحد العوامل المهمة للنمو غير النفطي في المنطقة، ويعتمد معدل تعافيها بشكل مباشر على الوضع الأمني بعد انتهاء النزاع. ويتوقع التقرير أيضًا ارتفاعًا طفيفًا في مؤشر أسعار المستهلكين لهذا العام، على أن ينخفض في العام المقبل. ويؤثر تعطّل مضيق هرمز ليس فقط على الصادرات، بل على واردات السلع أيضًا، مما يؤدي إلى بعض النقص وارتفاع التكاليف نتيجة استخدام مسارات بديلة. كما انخفض نمو استهلاك الأسر في جميع أنحاء المنطقة، نتيجة مزيج من أوامر العمل عن بعد وانخفاض ثقة المستهلك، ما يقلل من الإنفاق، وتتحمل قطاعات السلع الفاخرة والخدمات أكبر الخسائر. وخلاصة التقرير، أن حرب إيران في عام ٢٠٢٦ ستوجه ضربة قوية للنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، لكن من المتوقع أن تشهد بعض الأنشطة الاقتصادية تعافيًا جزئيًا خلال عام ٢٠٢٧.

https://www.oxfordeconomics.com/resource/impact-of-the-iran-war-on-gcc-economies/

Axios

الاقتصاد الجديد للحرب

في ٩ مارس ٢٠٢٦، نشر كريس كرميداس-كورتني، الباحث البارز في مركز سياسة أوروبا، مقالاً بعنوان «الاقتصاد الجديد للحرب» يناقش فيه تحولات الحروب الحديثة وتداعياتها الاقتصادية والعسكرية على أوروبا والعالم. يوضح الكاتب أن الحروب الحالية، خصوصًا في إيران، الخليج وأوكرانيا، تتميز بخصائص واضحة: عدم التوازن في التكاليف على أرض المعركة. بمعنى أن دولاً أو مجموعات ذات تكلفة منخفضة يمكنها إجبار الطرف

المقابل على استخدام أنظمة ومعدات باهظة الثمن. كمثال واضح على هذا التفاوت، يشير الكاتب إلى الحرب بين الخليج وإيران: الطائرات المسيرة الإيرانية من نوع شاهد-١٣٦ تكلف حوالي ٢٠ إلى ٥٠ ألف دولار، بينما يتطلب التعامل معها صواريخ باتريوت بتكلفة ٤ ملايين دولار، وصواريخ ثاد بتكلفة ١٢–١٥ مليون دولار، بالإضافة إلى رادارات دعم دفاعية تكلف أكثر من مليار دولار، فيما يمكن للطائرات المسيرة الرخيصة تعطيل هذه الأنظمة. ويشير المقال إلى أن هذا التفاوت لا يقتصر على الطائرات والصواريخ، بل يمتد إلى المجال البحري. فمثلاً، عدد قليل من الألغام البحرية الرخيصة يمكن أن يوقف حركة النفط في مضيق هرمز، بينما يتطلب تنظيفها عمليات باهظة التكلفة تشمل سفن كاسحة ألغام وطائرات دورية بحرية. ويخلص الكاتب إلى أن الحروب الحديثة تفيد الطرف القادر على فرض أعلى تكلفة على العدو مع الحفاظ على تكاليف منخفضة لنفسه. ويضيف الكاتب أن تجربة أوكرانيا أظهرت أن قوات صغيرة مزودة بمعدات دقيقة ورخيصة يمكنها تقييد تحركات عدو أكبر وإلحاق أضرار كبيرة. هذا التحول يغير الهرم التكنولوجي التقليدي الذي كان يهيمن عليه أصحاب الأسلحة المتقدمة والبااهظة، إذ أصبح بالإمكان إنتاج دقة عالية بتكاليف منخفضة وبمقاييس واسعة. ويختتم كرميداس-كورتني مقاله بالتوصية بأن على أوروبا زيادة قدراتها في إنتاج الطائرات المسيرة والذخائر الدقيقة، وتطوير تكنولوجيات مضادة للطائرات المسيرة بأسعار معقولة، وتنظيم عملياتها الدفاعية بشكل شبكي وموزع، وتقليل دورة الابتكار الدفاعي. بهذه الإجراءات، يمكن لأوروبا زيادة التكاليف المفروضة على المهاجمين، وتعزيز الردع، والاستفادة من تجارب الحروب الحالية للتحضير للتهديدات المستقبلية.

https://www.epc.eu/publication/the-new-economics-of-warfare/

Politico

حرب إيران تهدد النمو الاقتصادي في أوروبا

في ١٣ مارس ٢٠٢٦، نشر سم ساتون وڤيكتوريا غويدا مقالاً بعنوان «حرب إيران تهدد النمو الاقتصادي في أوروبا» في مجلة Politico، حيث تناول المقال تأثيرات الحرب بين الولايات المتحدة وإيران على الاقتصاد الأوروبي، موضحًا كيف يمكن للتوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة أن تهدد أهداف النمو طويل المدى لأوروبا. وأشار الكاتبان إلى أن حرب إيران أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، وأن تقييد مرور الناقلات

عبر مضيق هرمز يضع النمو الاقتصادي الأوروبي تحت ضغط كبير. على الرغم من أن مستثمري وول ستريت كانوا يبحثون عن فرص بديلة في أوروبا، فإن أزمة الطاقة جعلت الاقتصادات الأوروبية أقل جاذبية للاستثمار. وبحسب أبحاث المعهد المالي الدولي، إذا بقيت أسعار النفط مرتفعة بنسبة ٢٠ إلى ٣٠٪ فوق مستويات ما قبل الحرب، فمن المتوقع أن يرتفع التضخم في الاتحاد الأوروبي بين ١٫٥ و٢٫٥٪، بينما يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٠٫٧٥٪. وإذا استقر السعر فوق ١١٠ دولارات للبرميل، فهناك احتمال لحدوث صدمة تضخمية أشد. ويشير المقال إلى أن البنك المركزي الأوروبي، على عكس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، يركز بشكل أكبر على استقرار الأسعار، ومن المتوقع أن يرفع أسعار الفائدة استجابة لأزمة الطاقة، ما يزيد تكاليف التمويل ويحد من النمو الاقتصادي. كما أن جهود الدول الأوروبية لجذب الاستثمار، وإعادة بناء البنية التحتية، وتطوير السياسات المالية والبيئية، أصبحت معرضة للخطر بسبب هذه الأزمة. كما ذكر الكاتبان أن محاولات الولايات المتحدة تحرير الاحتياطيات الاستراتيجية من النفط لم تنجح في خفض الأسعار، وأن تهديد إيران بإبقاء مضيق هرمز مغلقًا ومهاجمة الناقلات يزيد من تعقيد الوضع. ويتوقع المحللون أن الصراع قد يستمر لشهرين أو أكثر، مع تداعيات اقتصادية طويلة المدى على أوروبا. واختتم المقال بالإشارة إلى أن حرب إيران قد تُلغي «الزهور الاقتصادية الخضراء» لأوروبا، التي نشأت من التعافي بعد صدمة الطاقة الروسية-الأوكرانية والإصلاحات المالية، وتحد من النمو طويل المدى للقارة وتقلل من جاذبيتها أمام المستثمرين. كما يُظهر المقال كيف أن الحروب الإقليمية ذات التأثيرات العابرة للحدود يمكن أن تعرقل الهيكل الاقتصادي والسياسات الاستثمارية لأوروبا وتضع الاستقرار المالي للقارة تحت ضغط شديد.

https://www.politico.com/newsletters/morning-money-capital-risk/١٣/٠٣/٢٠٢٦/the-iran-war-is-dashing-europes-growth-

ملخص وتحليل الخبير

حرب إيران في أوائل عام ٢٠٢٦ ليست مجرد صراع عسكري إقليمي، بل لها تأثيرات واسعة على الاقتصاد العالمي، سوق الطاقة، والسياسات الصناعية والدفاعية للدول الغربية. وقد أدى هذا الصراع، مع تصاعد التوترات في مضيق هرمز، أحد أهم الممرات الحيوية لنقل النفط في العالم، إلى تأثر حوالي ٢٠٪ من النفط العالمي وتعطّل سير صادرات الطاقة بشكل طبيعي. اتبعت إيران استراتيجية الحرب الاقتصادية غير المتماثلة عبر تقييد مرور ناقلات النفط، بهدف مواجهة القوة العسكرية للولايات المتحدة وإسرائيل. هذا الإجراء يمثل محاولة ذكية للاستفادة من الأدوات الجيواقتصادية بدلاً من المواجهة العسكرية المباشرة، إذ تدرك إيران أنها لا تستطيع مجابهة القوى العسكرية الكبرى في مواجهة مباشرة. انخفضت حركة ناقلات النفط في مضيق هرمز بنسبة نحو ٩٧٪، ما أدى إلى تقلبات حادة في أسعار النفط ومنتجاته، وأحدث صدمة غير مسبوقة في أسواق الطاقة العالمية. سوق النفط الأمريكي أيضاً تعرض لضغوط كبيرة؛ وفق بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، أصبحت الولايات المتحدة منذ رفع حظر تصدير النفط الخام عام ٢٠١٥ أحد أكبر مصدري النفط في العالم، وأصبح الإنتاج المحلي مرتبطاً بتقلبات السوق العالمية. في هذا السياق، اقترح بعض المسؤولين في البيت الأبيض إعادة فرض قيود على تصدير النفط لتخفيض أسعار الوقود المحلي، لكن خبراء الطاقة والمسؤولون أكدوا أن هذه السياسة لن تكون فعالة على المدى الطويل. طاقة المصافي المحلية قد بلغت تقريباً الحد الأقصى، ويجب تصدير جزء كبير من النفط المنتج، لذلك فإن الاحتفاظ بالنفط داخل البلاد غير عملي اقتصادياً. حتى في حال تطبيق القيود، قد تقلل شركات النفط إنتاجها، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مجدداً، وهذا يعكس الطبيعة العالمية والمتشابكة لسوق النفط. الآثار الاقتصادية تتجاوز الطاقة: أدى تعطّل سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف النقل، وظهور تأمينات خاصة ضد العنف السياسي إلى زيادة الضغوط التضخمية وتقلبات الأسواق. الصناعات المختلفة، من الزراعة وأشباه الموصلات إلى السياحة والخدمات المالية، تواجه ارتفاعاً شديداً في التكاليف واضطراباً في الإمداد. في الولايات المتحدة، كان التضخم قبل الحرب تحت السيطرة نسبياً، لكنه ارتفع مرة أخرى إلى أكثر من ٣٪ نتيجة ارتفاع أسعار الوقود والطاقة، مع استمرار الضغوط على المستهلكين وصانعي السياسات. أما في أوروبا، فإن ارتفاع أسعار النفط وحدود تصدير الطاقة يضغط على النمو الاقتصادي، ومن المتوقع أن يقوم البنك المركزي الأوروبي برفع أسعار الفائدة، ما يزيد تكلفة التمويل ويحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي. دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً تأثرت بانخفاض صادرات النفط، تراجع السياحة، وتراجع الطلب المحلي، ومن المتوقع أن ينخفض نموها الاقتصادي لعام ٢٠٢٦ بمقدار ١٫٨ نقطة مئوية. الأبعاد العسكرية والصناعية: تظهر الدراسات الحديثة أن الحروب الحديثة تتميز بعدم التماثل؛ حيث يمكن لدول أو مجموعات ذات تكاليف منخفضة إجبار الخصم على استخدام أنظمة ومعدات باهظة الثمن. تجلت هذه الاستراتيجية في استخدام إيران للطائرات المسيرة والألغام البحرية الرخيصة لتعطيل حركة النفط والبنية التحتية المكلفة. الغرب لم يجهز بعد لإدارة اقتصاد الحرب الحقيقي، ونقص المعادن الحيوية والقيود على القدرة الإنتاجية تشكل تهديداً خطيراً لإنتاج الأسلحة والتقنيات الحساسة. حتى الجهود الأخيرة للولايات المتحدة لزيادة إنتاج المعادن الحيوية والطائرات المسيرة لن تكون كافية على المدى القصير لتلبية الاحتياجات الحربية والصناعية. الدروس التاريخية والفرص: التجربة التاريخية تظهر أن الحرب يمكن أن تكون محفزاً للنمو الاقتصادي، الابتكار، وخلق الوظائف. الحرب العالمية الثانية مثال واضح، حيث أدى الإنتاج الصناعي والاستثمار العسكري إلى خروج الولايات المتحدة من الكساد الكبير، وتحويل التكنولوجيا العسكرية إلى ابتكارات مدنية وصناعية. في أوروبا ودول أخرى، يمكن للاستثمار في الصناعات الدفاعية أن يوفر فرص عمل ويعزز التطور التكنولوجي، رغم التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة للحرب.